

# لجنة الأولويات خاطبت اللجان والنواب لتزويدها بالاقترحات المهمة لإدراجها على جدول الأعمال

## الفصل: الحكومة ستسحب مشاريع «الجزر» و«البديل الإستراتيجي»

سامح عبدالحيظ

استعرضت لجنة الأولويات البرلمانية أولويات الحكومة لدور الانعقاد الحالي، وانفقت مع الجانب الحكومي على أن يتم سحب مشروع القانون السابق بشأن البديل الاستراتيجي وتقديمه مرة أخرى دون أثر رجعي، لافتاً إلى أن هذا القانون سيوفر على المال العام مليارا ونصف المليار دينار.

وقال الفصل في تصريح صحافي أمس ان اللجنة عقدت اجتماعها الثاني بحضور كامل فيما عدا اعتذار النائب د. عودة الربيعي لارتباطه بزيارة ميدانية للتفصيل التعليمية بحكم أنه رئيس اللجنة.

وأوضح أن اللجنة استعرضت مشاريع القوانين التي تعتبرها الحكومة أولوية لديها، والحكومة في دور الانعقاد الماضي تقدمت بـ 32 مشروعاً بقانون تم إقرار اثنين منها، وهما قانون تعارض المصالح وقانون السجل العيني، وبقية القوانين إما انتهت من اللجان المعنية ومعرضة على جدول أعمال المجلس وإما أن تكون منظورة لدى اللجان البرلمانية.

وتابع: هناك أيضاً 3 مشاريع بقوانين وردت خلال العطلة



خالد الشطي وصالح خورشيد وأحمد الفصل ود. عادل الدخني أثناء اجتماع اللجنة

في شأن تطوير الجزر الكويتية لتأتي برؤيتها الجديدة في شأن تطوير الجزر والمنطقة الشمالية بالكامل، كما وعدت بسحب المشروع بقانون في شأن البديل الاستراتيجي، مبيناً أن النواب هم من أصروا على الحكومة بذلك لأن القوانين القديمة طرأت عليها تحولات وتغيرات وستكون عبئا على الحكومة لأنها لم تنظف جدول أعمالها. وأكد أن البديل الاستراتيجي ضمن الأولويات الحكومية كما أنه أولوية للنواب لأنه لا يطبق بأثر رجعي بل يطبق على المناصب التي سيتم ملؤها بعد إقرار القانون ويوفر على المال العام أكثر من 1,5 مليار دينار. من جانب آخر، توجه الفصل بالشكر لوزير التربية ووزير التعليم العالي لإصداره قراراً

شأن تعديل قانون التامينات الاجتماعية خاتمة على جدول الأعمال بحيث يمكن إدراجه على جدول أعمال الجلسة المقبلة في حال إقراره من قبل اللجنة المالية بالتوافق ما بين الحكومة والنواب، ويمكن أن تشهد الجلسة إنجازاً مفرحاً للشعب الكويتي. وأعلن أن اللجنة ستعقد اجتماعها المقبل يوم الأربعاء من الأسبوع الذي لا توجد به جلسات، متوقعا أن تصل إلى اللجنة بعد أسبوعين المزيد من التشريعات بعد إنجازها من اللجان المختصة وكذلك استطلاع رأي النواب، وبعدها تخرج اللجنة بالترتيب العام للأولويات. وكشف عن أن الحكومة وعدت بسحب المشروع بقانون

اللجان المعنية لمعرفة ما إذا كان بالإمكان تعديلها بما ينهي هذه الخلافات حتى تأخذ الأولوية في قاعة عبدالله، لافتاً إلى وجود تجارب سيئة بإقرار قوانين بدون موافقة الحكومة ويتم تأليها التأخر بإصدار لوائحها التنفيذية أو تطبيقها بشكل غير صحيح أو ربما كما حصل في قانون التقاعد المبكر وقانون العسكريين. وأشار بالجهد الكبيرة التي يبذلها رئيس اللجنة المالية مع وزير المالية للالتقاء مع كل البنود الخلافية حول تعديل قانون التامينات الاجتماعية في شأن التقاعد المبكر، مبيناً أن هذه الجهود وصلت إلى مرحلة متقدمة.

وبين أن لجنة الأولويات تركت للاقتراح بقانون في

منحصر ما بين أمور مثل الصنم وتجنيس غير مسلم وأمور شيعية وغيرها، فهذا الفلك الذي يدور فيه وهو لا يتعدى 30 سنينمتراً طول المكان الذي يمشي فيه، ولذا توقعنا هذا الهجوم. وأضاف الفصل: اشترك يا محمد هايف بأن هناك قوانين أخرى في الطريق ستجعلك ترقص طرباً مثل الحريات والرقابة المسبقة على الكتب إلغائها بحكم الدستور والقانون والدولة الديمقراطية.

وقال: لن نسج لحمد هايف وفهمه العقيم المتعدي على الدستور والقانون، وكلامه يقوله في حلقة دينية وليس في مجلس الأمة، فأننا من حقي التقدم باقتراحات جيدة للبلد، يعجبك أو ما يعجبك يا محمد هناك مليون طوفة في مجلس الأمة اختر واحدة.

وأشار إلى أنه سبق أن تقدم مع الشطي بمقترح لتصويب وضع خاطئ يمنع توثيق عقود زواج البهائين. وامتخ الفصل إقرار قانون الأحوال الشخصية الجعفري الذي يرفع من شأن وقدر البلد الذي يرعى فيه الناس بعضهم البعض وأن كانوا من أطراف مختلفة.

على قانون قائم يتضمن أموراً مخالفة للدستور لاسيما المادة 29 منه وتعارض مع سمعة الكويت الخارجية، لافتاً إلى أن في الكويت عوائل غير مسلمة موجودة في الكويت منذ القدم. وأوضح أن هذا الاقتراح ليس ضمن أولويات اللجنة التشريعية التي يغلب عليها التسامح وتغليب الدستور وسعة الكويت، لكن جاء دوره في هذا التوقيت، وهو مقدم في مارس الماضي من خالد الشطي وأضفت اسمي للمقترح، ونحن لم ندع إلى التجنيس بل الغينا قسط المانع من تجنيس غير المسلمين، وأنا شخصياً وقعت على عدم التجنيس لمدة 15 سنة، كما وقعت على مقترح منح blue card ليكون حلاً وسطاً بين التجنيس وعدم التجنيس ما سيهينها من الصراع سواء على مستوى الرغبات أو البدون.

وقال الفصل: «يا محمد هايف على قول العراقيين: صوجك، ولماذا انسحبت من اللجنة التشريعية؟ ولو كنت بها لاستمعنا إلى رأيك ورأي الأقلية، لكن أن تهرب من اللجنة ثم تهاجمها! خلك شجاع واقعد في اللجنة وقل رايك.»

وأضاف: مشكلكم انك لا تفهم القانون، واللبس وصل بعض أعضاء اللجنة الذين قالوا إنهم ضد القانون علماً أنه ليس قانوناً كما اسلقت بل مجرد تعديل على قانون قائم. وقال: أنا لا استغرب أن محمد هايف لا يفهم شيئاً من هذا الأمر ويهاجم لأن مخه

بتشكيل لجنة محايدة ونزيهة لمراقبة انتخابات اتحاد الطلبة في الولايات المتحدة الأمريكية، معتبراً أنه قرار حكيم ويعالج الأمور إلى حين إقرار القانون الخاص باتحادات الطلبة. وقال «نحن لا نؤيد قائمة على حساب قائمة أخرى ولكن هذه الانتخابات التي تقودها جماعات تحتكر هذه الاتحادات على جماعتها يجب أن ينتهي هذا الشيء»، مبيناً أن اللجان السابقة المشرفة على انتخابات اتحاد الطلبة اقترحت كوارث ومنعت الطلبة العام الماضي من الاقتراع لأنه لا ينتمون إلى نفس القائمة التي عادة ما تفوز بالانتخابات.

ودعا إلى تمكين أي جمعية نفع عام ترغب في تحقيق الشفافية من الرقابة على الانتخابات، مؤكداً في الوقت ذاته أن الأمر الغريب هو أن المجلس الإداري والهيئة التنفيذية لاتحاد طلبة الكويت يرأسها وتضم أشخاصاً هم أصلاً موظفون وليسوا طلبة حالين يجب كل جمعية نفع عام تدعو الشفافية لأن تدعى لمناخبة الانتخابات.

وفي موضوع آخر، شن الفصل هجوماً عنيفاً على النائب محمد هايف، وذلك على خلفية موقف الأخير من قرار اللجنة التشريعية الموافقة على مقترح تعديل قانون الجنسية وبما يتيح تجنيس غير المسلم. وقال الفصل في تصريح للصحافيين إن ما وافقنا عليه ليس قانوناً جديداً بل هو تعديل

## قدمه 19 نائباً طلب لاستعجال مناقشة «التقاعد المبكر والوظائف القيادية وفوائد القروض»

أعلنت مجموعة من النواب عن تقديمهم طلباً لمناقشة عدد من الاقتراحات بقوانين في جلستي مجلس الأمة يومي 27 و 28 نوفمبر الجاري. وتعلقت القوانين التي تضمنها الطلب «التقاعد المبكر»، «منع تقاضي فوائذ القروض»، «الوظائف القيادية»، إضافة إلى استعجال تقرير عن الاقتراحات بقوانين بإنشاء جهاز متخصص لإدارة الأزمات. وجاء في نص الطلب: انطلاقاً من نص المادة 76 من اللائحة الداخلية للمجلس وحرصاً على إنجاز مجلس الأمة عدداً من القوانين والتشريعات، لذا يرجى التكرم بعرض الطلب المائل لاستعجال نظر مجلس الأمة والبث في عدد من القوانين المدرجة في جدول أعمال المجلس أو التي في عدد من لجان المجلس في المواعيد المقرحة التالية: المناقشة والبث في التشريعات أدناه لجلسات مجلس الأمة بتاريخ 27 و 28 نوفمبر 2018:

1- تعديل أحكام قانون التامينات الاجتماعية

المعلق بحالات ومواعيد التقاعد. 2- التقرير 43 للجنة الشؤون المالية والاقتصادية المتعلقة بتعديل أحكام قانون التامينات الاجتماعية المتعلقة بمنع تقاضي فوائذ عن القرض. 3- التقرير 29 للجنة الشؤون المالية والاقتصادية بشأن الاقتراحات بقوانين بخصوص التعيين في الوظائف القيادية. 4- استعجال رفع تقرير ومناقشته والبث في المقترحات بقوانين المتعلقة بإنشاء جهاز متخصص لإدارة الأزمات والأخطار والمخاطر حالياً في لجنة المرافق العامة. ووقع على الطلب كل من النواب: محمد الدلال وخالد العتيبي والحميدي السبيعي وماجد المطيري ورياض العدساتي وعبدالله فهاد وعمر الطبطبائي وعبدالوهاب الباطين وأسامة الشاهين ومبارك الجحرف ود. عادل الدمخي ونامر السويط وفراج العريبي ومحمد هايف ومحمد المطير وعلي الدقباسي ود. حمود الخضيري ود. عبدالكريم الكندري ونأيف المرادس.

## الصالح: ما السند القانوني في طلب تصالح «الجمارك» مع إحدى المكاتب؟

ضبط متلبسا برشوة تتصل بقضية المضاعة المخالفة للقانون المنسوبة للمكتبية المذكورة، ما الإجراء الذي اتخذته الجمارك في هذه القضية؟



خليل الصالح

8- لماذا لم يتم تسجيل المعاملة بسجلات الإدارة وعلى الأخض إدارة الشؤون القانونية، كون المعاملة تتبع إدارة الشؤون القانونية؟ 9- يرجى تزويدنا بنتائج لجنة التحقيق المشكلة من قبل الإدارة العامة للجمارك بخصوص الموضوع، مع ضرورة تزويدنا بالمستندات الخاصة الداعمة للإجابة، والأسباب التي أدت إلى اعتذار عضوين من عضوية اللجنة؟ 10- هل تم تسجيل مخالفات نفس الشحنة في وقائع أخرى؟ وما الغرامات التي سبق ان دفعتها؟ 11- يرجى تزويدنا بالمستندات الخاصة بالشركة التي تم اختيارها بالأمر المباشر لإعداد الهيكل التنظيمي بالإدارة العامة للجمارك. 12- يرجى تزويدنا بكشف تفصيلي عن جميع الاجتماعات الخارجية والمهام الرسمية والمسئوليات الخاصة بممثلي الإدارة في تلك المهام وشهاداتهم العلمية إضافة إلى المبالغ التي تم صرفها.

وجه النائب خليل الصالح سؤالاً إلى وزير المالية د. نايف الجحرف قال في مقدمته: نسي إلى علمي أن الإدارة العامة للجمارك وافقت على إعادة تصدير بضاعة مخالفة لقانون حماية الملكية الفكرية لأي من الشركات خلال الفترة من 2017/1/1 وحتى تاريخه؟ يرجى دعم الرد بالمستندات. 6- هل قدمت المكتبة المشار إليها كتاباً ثبت أنه مزور بشأن حق وكالة عمالية للبضاعة التي تبين أنها مقلدة؟ وما الإجراء الذي اتخذته الإدارة العامة للجمارك في هذا الخصوص؟ وهل أحيل المستند المزور إلى النيابة أم لا؟ ولماذا لم يتم إحالة المستند المزور للنيابة؟ كانت الإجابة بالنفي؟ 7- نسي إلى علمي أن أحد المستشارين القانونيين في الإدارة العامة للجمارك

الجمركي على الباص في منفذ العبدلي والنويصيب الحدوديين؟، وفي حال كانت الإجابة بنعم يرجى إفادتنا بأسباب عدم اكتشافها من قبل كلاب الأثر، وفي حال كانت الإجابة بالنفي يرجى إفادتنا عن أسباب ذلك؟ هل قامت الإدارة العامة للجمارك بالتحقيق في الواقعة وإيقاف كل المتسببين في دخول تلك الواقعة وإحالتهم إلى النيابة العامة؟، في حال كانت الإجابة بنعم يرجى إفادتنا بالإجراءات التي تم اتخاذها، وفي حال كانت الإجابة بالنفي إفادتنا بأسباب ذلك.

1- تعديل أحكام قانون التامينات الاجتماعية

المفتشين الجمركيين أم موظفين آخرين من حملة التخصصات الأخرى؟، وفي حال كانت الإجابة بالنفي نرجو إفادتنا بأسباب ذلك؟ هل تم تمرير الباص على أجهزة التفتيش الإشعاعي المتوفرة في كل من منفذ العبدلي والنويصيب الحدودي؟، وفي حال كانت الإجابة بنعم يرجى إفادتنا عن أسباب عدم اكتشاف تلك الأجهزة الجمارك بالنفي يرجى إفادتنا بأسباب ذلك. ث- هل تمت الاستعانة بوحدة الأثر الجمركي K9 من خلال تمرير كلاب الأثر

البلاد وعبورها بكل أريحية والتي تم ضبطها بكل حزم من قبل الأخوة الجمركيين في مصلحة جمارك المملكة العربية السعودية للشفقة، وطالب بتزويده وإفادته بالآتي: أ- هل وردت معلومات لقطاع البحث والتحري الجمركي حول هذه الواقعة الجمركي في حال كانت الإجابة بالنفي يرجى افادتنا بمهام قطاع البحث والتحري في جميع المنافذ البرية الحدودية. ب- هل تم التفتيش الجمركي الميداني على الباص؟، في حال كانت الإجابة بنعم فهل تم تفتيش الباص من قبل

وجه النائب يوسف الفضالة سؤالاً إلى وزير المالية د. نايف الجحرف في مقدمته: نشر في جريدة الراي الكويتية في العدد رقم (14360) بتاريخ 2018/10/25 خبر يتضمن أنه أثناء قيام عناصر الجمارك في منفذ الخفجي بواجباتهم اشتبهوا في باص محمول بالركاب قادم من جمهورية العراق عبورا من منفذ العبدلي الحدودي ومنفذ النويصيب الحدودي، وبالتفتيش عليه وجدوا في المقعد الأخير وتحديداً في أرضيته كمية كبيرة من حبوب الكبتي المخدرة قدرت بنصف



يوسف الفضالة

وجه النائب يوسف الفضالة سؤالاً إلى وزير المالية د. نايف الجحرف في مقدمته: قامت الإدارة العامة للجمارك في الفترة الأخيرة بتسكين عدد من الوظائف الإشراقية، وطالب تزويده

## .. ما إجراءات «الجمارك» لشغل الوظائف الإشرافية؟

الإشرافية الشاغرة من خلال اللجنة؟ 5- كم عدد الموظفين الذين تم تسكينهم في الوظائف الإشرافية خلال عامي 2017 و 2018 وأسماؤهم وتحديد مسماياتهم السابقة وخبراتهم ومسماياتهم الحالية؟

تم تنصيبهم على لجنة الوظائف الإشرافية بإدارة العامة للجمارك في حال كانت الإجابة بنعم، فهل تمت الإفادتنا عن أسباب عدم اكتشاف تلك الأجهزة الجمارك بالنفي يرجى إفادتنا بأسباب ذلك. ث- هل تمت الاستعانة بوحدة الأثر الجمركي K9 من خلال تمرير كلاب الأثر

الوظائف، أسوة بما يتم اتباعه في الوزارة وإدارات الدولة؟، وفي حال كانت الإجابة بالنفي يرجى بيان أسباب ذلك؟ 3- هل تم عرض أسماء الموظفين المرشحين لشغل الوظائف الإشرافية والذين

وإفادته بالآتي: 1- ما الإجراءات المتبعة في الإدارة العامة للجمارك لشغل الوظائف الإشرافية؟ 2- هل تم الإعلان عن المسئوليات الإشرافية الشاغرة في الإدارة العامة للجمارك وشروطها قبل تسكين تلك

## .. ويسأل الجحرف عن صلاحيات مديري الإدارات

الموضوع على ديوان الخدمة المدنية. 3- هل تم عرض موضوع التكلفة الداخلي على مدير عام الإدارة العامة للجمارك وأخذ موافقته من عدمه؟ 4- هل تم عرض هذا

1 - مدى صلاحية مديري الإدارات باعتماد هذا التكلفة الداخلي. 2 - مدى توافق التكلفة الداخلي المعتمد من قبل مديري الإدارات مع قرارات ديوان

أو المسؤولين بوظائف غير معتمدة لدى ديوان الخدمة المدنية كـ (مساعد مراقب، رئيس نوبة، رئيس تفتيش.. إلخ). وطالب إفادته وتزويده بالآتي

وجه النائب يوسف الفضالة سؤالاً إلى وزير المالية د. نايف الجحرف، قال في مقدمته: نسي إلى علمنا قيام بعض مديري الإدارات بتكليف داخلي لعدد من الموظفين

## .. ويستفسر عن اجتماعات «الجمارك» خارج البلاد

بمتابعة نتائج توصيات الاجتماع والاجتماعات التي تليه أم يتم تغييره، وفي حال كانت الإجابة متضمنة تغيير المختصين في كل اجتماع إفادتنا بأسباب ذلك؟ 7- ما الأسس التي تم على أساسها اختيار الموظفين والمسؤولين لتمثيل الإدارة العامة للجمارك في تلك الاجتماعات، مع تزويدنا بمؤهلاتهم العلمية وخبراتهم ومسماياتهم الوظيفية ومراكز عملهم؟

الجدول الزمني لتلك الاجتماعات التي تنعقد خارج البلاد ومدى أهمية المشاركة بها؟ وفي حال كانت الإجابة بنعم يرجى موافقتنا باسم الجمارك واسم المسؤول عن تلك الجهة ومسماه الوظيفي وخبراته العلمية والعملية وموافقتنا بعدد الموظفين في تلك الجهة ومؤهلاتهم العلمية وخبراتهم. 6- هل يتم إلحاق ملف الاجتماع الواحد بمختص معين يقوم على أساسه

مخصصاتهم المالية؟ 3- توضيح الحد الأقصى لعدد الموظفين المسموح به للإدارة العامة للجمارك خارج البلاد من تاريخ 2017/01/01 وحتى تاريخه. 2- موافقتنا بأسماء ممثلي الإدارة العامة للجمارك الذين شاركوا بالاجتماعات خارج البلاد وقرين كل اسم ممثل الإدارة العامة للجمارك اسم اجتماع، وتزويدنا بقراراتهم الإدارية وما

وجه النائب يوسف الفضالة سؤالاً إلى وزير المالية د. نايف الجحرف في مقدمته: نظراً لأهمية مشاركة الجهات الحكومية بوزارة ومنا مشاركات الإدارة العامة للجمارك في العديد من الاجتماعات خارج البلاد، وذلك للمساهمة في توصيات تلك الاجتماعات وإبراز دور الكويت في المحافل الدولية، وطالب تزويده بالآتي: 1- تزويدنا بأسماء جميع الاجتماعات ومآهيتها